«الجماعة» تفتح النار على «المؤقت» وتؤكد: وزير الدفاع «متلهف» للكرسي

مصر: الرئاسة والجيش يعبران طريق خوض السيسي لـ «الرئاسية»

- قرار جمهوري بترقية الفريق أول إلى مشير و «الأعلى» يناقش طلب «جموع الشعب»
- لجنة الانتخابات تدرس إنشاء قاعدة بيانات للمقيمين بالخارج بدلاً من التسجيل المسبق

احتفالات ذكرى الثورة شهدت التلويح بصور ضخمة لوزير الدفاع

القاهرة - «وكالات»: قالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية امس إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر يناقش طلب «جموع الشعب» ترشح وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي لانتخابات الرئاسة.

ومن المتوقع أن يعلن السيسي -الذي عزل أول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر بعد احتجاجات حاشدة على حكمه- ترشحه لرئاسة مصر في انتخابات من المتوقع أن يفوز بها بسهولة.

وبالتزامن مع ذلك أعلنت الرئاسة المصرية ان وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية الفريق أول عبد الفتاح السيسي رقي الى رتبة مشير مما زاد التكهنات بقرب خروجه من الجيش والترشح للرئاسة.

. وحتى يتمكن السيسي من خوض انتخابات الرئاسة عليه ان يستقيل أولا من منصب وزير الدفاع ويترك القوات المسلحة.

وكان الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قد اصدر مساء الاحد قرارا يقضي بالتحضير للانتخابات الرئاسية خلال فترة تمتد بين 30 و90 يوما من تاريخ العمل بالدستور.

وذكر التلفزيون المصري أن منصور أصدر القرار بقانون رقم 10، وينص على أن تبدأ لجنة الانتخابات الرئاسية باتخاذ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية خلال تلك المدة وفقا لأحكام المادتين 228 و230 من الدستور الجديد، الصادر في 18 يناير الجاري.

وكان منصور أعلن قبل ذلك تعديل خارطة الطريق والبدء بإجراء الانتخابات الرئاسية أولا قبل الانتخابات البرلمانية.

وقال منصور في كلمة نقلها التلفزيون المصري إنه سيطلب من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وفق المادة 230 من الدستور المعدل، مشيرا إلى أنه سيجري التعديلات التشريعية اللازمة على قانوني مباشرة الحقوق السياسي والانتخابات الرئاسية في الأيام المقبلة بما يتفق وأحكام الدستور.

وعلي ذات السياق قال الأمين العام للجنة الانتخابات الرئاسية المستشار الدكتور حمدان فهمي امس ان اللجنة تدرس تصويت الناخبين المقيمين في الخارج في الانتخابات الرئاسية المقبلة وكذلك المغتربين في الداخل دون القيام بتسجيل مسبق للناخب.

وأوضح فهمي في تصريح صحفي ان ذلك المقترح يقابله انشاء «دائرة تصويت الكترونية مغلقة» للجان الخارج مزودة بقاعدة بيانات الناخبين بما يحول دون تكرار عملية التصويت أكثر من مرة واحدة الأمر الذي يحقق النزاهة والشفافية التامة في التصويت».

وأشار الى أن اللجنة عقدت اجتماعات تحضيرية قبل صدور قرار اجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية لاستعراض الموقف والتحضيرات والاستعدادات بشأن خطوات وآليات ادارة واجراء الانتخابات والعديد من الأمور المتعلقة بآليات التصويت بالنسبة للمصريين المقيمين في الخارج وكذا تصويت المواطنين المغتربين بالداخل بين المحافظات.

وقال أن اللجنة تترقب صدور قرارات رئيس الجمهورية باجراء تعديلات على قانوني الانتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية بما يتواكب مع الأحكام التي تضمنها الدستور الجديد للبلاد.

واوضح أن اللجنة التي تسلمت بالفعل المقر المخصص لها وخاطبت وزارة المالية لاتخاذ اللازم نحو تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لمتطلبات اجراء عملية الانتخابات.

وأكد فهمي حرص اللجنة على التيسير على الناخبين وتذليل كافة العقبات التي كانت تواجههم في الاستحقاقات الانتخابية الماضية.

وأكد «أن اللجنة لا سلطان عليها في ما تتخذه من قرارات واجراءات الا لأحكام الدستور والقوانين المصرية».

ورحب بمتابعة منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية للعملية الانتخابية على حد سواء وذلك وفقا لضوابط ستحددها اللجنة وتعلن عنها في القريب العاجل.

من جانبها أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بيانا ردت فيه على إعلان الرئيس المؤقتعن تعديل خريطة الطريق وتقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية، فاعتبرت أن جميع القرارات الصادرة عن ما وصفتها بـ«سلطة الانقلاب» معدومة. وزعمت أن الفريق أول عبدالفتاح السيسي «متلهف» للوصول إلى كرسي الرئاسة.

وقالت الجماعة في بيان لها ليل الأحد، أن كل القرارات التي تصدر عن ما وصفتها بـ«سلطة الانقلاب العسكري الدموي» تكون «هي والعدم سواء لأنها باطلة تصدر عن سلطة باطلة غير شرعية» على حد تعبيرها.

وأضافت الجماعة أن السيسي «متلهف على كرسي الرئاسة،» واعتبرت أن السيسي ومنصور «منعدما الإنسانية» مستغربة مقتل محتجين في الذكرى الثالثة لثورة يناير ثم اتهامهم بالإرهاب.

وتابعت الجماعة في بيانها بالقول: «خرج علينا عدلي منصور الذي عيّنه بالباطل وزير الدفاع الخائن ليلقي كلمة يُهاجم فيها الإرهاب بشدة، ويُهدد فيها باللجوء إلى إجراءات استثنائية؛ أي فرض حالة الطوارئ، ويتغافل تمامًا عن أن الإرهاب يمارسه طرف واحدٌ هو السلطة الغادرة بشعبها».

واعتبرت الجماعة أن منصور لا يمتلك حق إصدار قرارات «لأن وجوده في المنصب باطل، وكل قراراته باطلة» معيدة التأكيد على موقف الجماعة باعتبار الرئيس المعزول محمد مرسي هو «رئيس شرعي اختطفته عصابة الانقلابيين» وفق قولها.

وأعادت الجماعة - التي أعلنتها السلطات المصرية جماعة «إرهابية» - قرار التعجيل بالانتخابات الرئاسية إلى ما قالت إنه «هوس ولهفة وزير الدفاع على كرسي الرئاسة،» وأضافت: «الأمر الأهم في إصدار هذا القرار هو ظنهم أن هذا من شأنه أن يضعف عزيمة الثوار ويدفعهم للخضوع للأمر الواقع، مشددة على أنهم واهمون ودائما يكون لديهم هذا الظن قبل كل مجزرة اقترفوها وكل قانون شرعوه وكل قرار اتخذوه، وأخيرًا قبل الاستفتاء على دستور الدم والخراب» وفقا للبيان.

القاهرة تفرج عن هدية بعد انتهاء محنة دبلوماسييها في طرابلس

القاهرة - «وكالات»: قالت مصادر أمنية امس إن مصر افرجت عن قائد ميليشيا قوية في ليبيا بعد إطلاق سراح دبلوماسيين مصريين اختطفوا في طرابلس ردا على احتجازه.

وقال مسؤولون ليبيون ومصريون انه لم تكن هناك صفقة للإفراج عن شعبان هدية قائد جماعة غرفة عمليات ثوار ليبيا والمعروف باسم أبو عبيدة مقابل إطلاق سراح الدبلوماسيين.

وأعلن نائب وزير الخارجية الليبي عبد الرزاق الجرادي يوم الاحد انه تم الافراج عن اعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية الخمسة الذين خطفوا في طرابلس ردا على القاء مصر القبض على زعيم الميليشيا الليبي.

وكشف حادث اختطافهم من العاصمة الليبية ضعف سيطرة الحكومة على متمردين سابقين وميليشيات شاركت قبل عامين في الاطاحة بالزعيم السابق معمر القذافي.

وأصدرت وزارة الداخلية المصرية بيانا يوم الاحد قالت فيه ان السلطات تدرس مسألة وجود هدية في مصر نظرا لانتهاء تصريح اقامته.

وقال المتحدث باسم الخارجية المصرية بدر عبد العاطي لرويترز «هذه مسألة منفصلة تماما عن المواطنين المصريين.»

وأضاف «جميعهم بخير ونأمل ان يعودوا في رحلة جوية من طرابلس خلال الساعات القليلة القادمة.»

الرئاسات الثلاث وقعت عليه في مشاهد احتفالية بـ «التأسيسي»

تونس تعبر نفق الأزمة أخيراً.. دستور وحكومة جديدة .. في يوم واحد

الفرحة غمرت النواب بعد المصادقة على الدستور

تونس - «وكالات»: صادق غالبية المجلس الوطني التأسيسي «البرلمان» في تونس على مشروع الدستور الجديد من القراءة الأولى في وقت متأخر من مساء الأحد، وذلك بعد ساعات من إعلان رئيس الوزراء المكلف مهدي جمعة تشكيل حكومته الانتقالية الجديدة وفق آليات الحوار الوطني عقب تخطي الخلاف بشأن حقيبة وزارة الداخلية.

وقد صوت لصالح الدستور 200 نائب، مقابل 12 ضده وامتناع أربعة نواب عن التصويت.

وخيمت أجواء الفرح عقب المصادقة على الدستور حيث صفق النواب طويلا، بينما ردد آخرون «أوفياء أوفياء لدماء الشهداء»، و«رافعين الرايات الوطنية».

وقال رئيس المجلس مصطفى بن جعفر «حرصنا أن يكون الدستور متضمنا للمبادئ الأساسية للثورة التونسية»، وأضاف «سيذكر التاريخ والأجيال القادمة هذا اليوم باعتزاز»، مؤكدا أن الدستور الجديد «نجاح للثورة وللنمط المجتمعي التونسي».

وحافظ الدستور الجديد، وهو الثاني بعد دستور عام 1959 على مكاسب مهمة ترتبط أساسا بحقوق المرأة والدولة المدنية، لكنه عزز في المقابل أيضا الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي والمطالب التي قامت عليها الثورة بأن منح تمييزا إيجابيا للتنمية في المناطق الأكثر فقرا.

وتم ختم الدستور امس من قبل الرئاسات الثلاث بالمجلس الوطني التأسيسي قبل إقراره رسميا دستورا للجمهورية الثانية بتونس.

ووقع رئيس الجمهورية منصف المرزوقي ورئيس الوزراء المستقيل علي العريض ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر على الدستور الجديد وسط ترديد النشيد التونسي.

وقال بن جعفر في خطاب اثناء مراسم التوقيع «لم يكن طريقنا سهلا للوصول لهذه اللحظة فقدنا على الطريق شهداء ولكننا ربحنا دستورا يبني للحرية والكرامة.»

وكان التأسيسي أنهى مساء الخميس الماضي المصادقة على الدستور «فصلا فصلا» بعدما توصلت مختلف الكتل إلى توافقات حول بعض الفصول المثيرة للجدل على غرار الفصل السادس المتصل بحرية المعتقد وتجريم التكفير.

وشهدت جلسات النقاش التي بدأت في الثالث من الشهر الجاري توترا ونقاشات حامية بين الكتل النيابية خاصة حول الفصول المرتبطة بصلاحيات رئيسي الجمهورية والحكومة، وعدد من الفصول المتعلقة بباب السلطة القضائية.

يشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قال الأسبوع الماضي إن دستور تونس «التوافقي هو نموذج لدول المنطقة».

ورحب كي مون امس بتصديق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على مشروع الدستور الجديد معتبرا انه نموذج للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة.

ودعا بان في بيان المجتمع الدولي الى مساعدة تونس من اجل تعزيز الديمقراطية وكذلك مساعدة اقتصادها الذي يواجه العديد من التحديات.

واشاد بالتزام السلطات التونسية بمبادىء الحوار والتوافق التي ميزت الانتقال الديمقراطي هناك معتبرا ان التصديق على الدستور يعد مفصلا تاريخا في تاريخ تونس الحديث.

ومضى بان الى القول «ان تونس تعد نموذجا للشعوب الأخرى التي تسعى للاصلاح» حاثا «الجهات السياسية الفاعلة في تونس» على ضمان إجراء الخطوات التالية من العملية الانتقالية بطريقة «سلمية وشاملة وشفافة».

وشدد على ضرورة «تعزيز المؤسسات الديمقراطية التي انشأها الدستور والقوانين ذات الصلة» مؤكدا ان ذلك سيساعد على تعزيز المساءلة وسيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وعلي ذات السياق هنأ الاتحاد الاوروبي امس تونس معتبرا ان الدستور الجديد «خطوة مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي».

واثنت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامنية للاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون في بيان على الجهود المشتركة للسلطات والجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني.

ورأت ان تونس تفاعلت بشكل ايجابي مع التحديات السياسية الداخلية وبادرت بشكل يتواءم والاحداث على ارض الواقع ماسمح لها بالبقاء في مسار الحوار الوطني الانتقالي.

وقالت آشتون ان الدستور سيضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها اضافة الى شرعية مؤسساتها الديمقراطية.

على الصعيد ذاته رحبت بتعيين مهدي جمعة في منصب رئيس الوزراء داعية الحكومة التونسية الجديدة الى بذل كافة الجهود لتنظيم انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية في اقرب وقت ممكن.

واكدت ان «الشعب التونسي يمكنه الاعتماد على دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه بتعميق شراكتنا المتميزة».

وكان رئيس الوزراء التونسي المكلف مهدي جمعة قد اعلن قبل ذلك بساعات قليلة تشكيل حكومته الانتقالية الجديدة.

وقال جمعة إن ثلاثة معايير أساسية اعتمدها لدى تشكيل حكومته الجديدة، على رأسها الاستقلالية، فضلا عن الكفاءة والنزاهة، على حد تعبيره، مضيفا أنه يأمل أن يطبع الانسجام عمل الفريق الحكومي الجديد.

وقال جمعة «52 عاما» عقب تقديم حكومته للرئيس التونسي منصف المرزوقي «سنتخذ عدة إجراءات سريعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولكن الانتخابات تبقى أيضا أولوية الأولويات».

واحتفظ جمعة بوزير الداخلية في الحكومة المستقيلة لطفي بن جدو في منصبه، مع تعيين رضا صفر في منصب وزير معتمد لدى وزير الداخلية مكلف بالأمن.

كما تم تعيين منجي حمدي وزيرا للخارجية، وغازي الجريبي -وهو رئيس سابق للمحكمة الإدارية- وزيرا للدفاع.

وتحتاج حكومة جمعة -المكونة من 21 وزيرا وسبعة كتاب دولة- إلى مصادقة المجلس التأسيسي لتبدأ في مباشرة أعمالها التي ستتركز في الإعداد للانتخابات وتوفير مناخ من الأمن.

وكان نواب التأسيسي قد صادقوا السبت على تعديل للفصل 19 يتم بموجبه التنصيص على أغلبية الثلاثة أخماس من المجلس «131 نائبا من بين 217» شرطا لسحب الثقة من الحكومة المقبلة التي ستحل محل المستقيلة برئاسة علي العريض.

يشار إلى أن الرئيس التونسي قد كلف جمعة في 10 يناير الجاري بتشكيل حكومة مستقلين ستحل محل الحكومة المستقيلة التي تقودها حركة النهضة، وذلك وفقا لبنود «خارطة طريق» طرحت لإخراج البلاد من أزمة سياسية حادة اندلعت إثر اغتيال المعارض محمد البراهمي في 25 يوليو 2013.

الجيش يكثف قصفه على الفلوجة .. وتقدم للمسلحين في الرمادي

العراق: معركة الأنبار مستمرة .. وواشنطن تجدد دعمها

جنود عراقيون في الأنبار

عواصم - «وكالات»: أكد نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن امس دعم الولايات المتحدة المستمر للعراق في حربه ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش».

وذكر البيت الابيض في بيان ان هذا التأكيد جاء في اتصال هاتفي أجراه بايدن مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وأشاد فيه بالتزام الحكومة العراقية بدمج قوات العشائر التي تقاتل هذا التنظيم في قوات الأمن العراقية وبمنح تعويضات للمصابين وأسر الذين قتلوا خلال حمايتهم المواطنين العراقيين وإعادة بناء المجتمعات المحلية في الانبار بعد ان تضررت جراء القتال.

وأشار البيان الى ان بايدن شدد أيضا وكما فعل مع قادة حكومة اقليم كردستان على اهمية التوافق على مسار مقبول من الطرفين للمضي قدما في ما يتعلق بصادرات النفط من العراق.

ميدانيا قتل سبعة مدنيين في قصف مدفعي للقوات العراقية على مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار غربي العراق، وذلك بعد مقتل ثمانية جنود وأسر خمسة آخرين في هجوم شنه مسلحو العشائر على ثكنة للجيش في أطراف المدينة. وقالت مصادر طبية إن 35 شخصا على الأقل أصيبوا بجروح في الضربات الجوية والقصف بالمدفعية والمورتر، على أحياء بالمدينة، والتي يفرض عليها الجيش طوقا محكما منذ سيطرة المسلحين عليها قبل أكثر من ثلاثة أسابيع بعد فض اعتصام مناهض لرئيس الوزراء نوري المالكي في الرمادي مركز المحافظة.

يأتي ذلك في ظل هجوم واسع تشنه القوات الحكومية على المدينة الواقعة على بعد خمسين كيلومترا غربي بغداد بهدف إنهاء سيطرة المسلحين عليها، وإنهاء مواجهات منذ ثلاثة أسابيع أدت إلى نزوح آلاف الأشخاص من ديارهم.

وقبل ذلك قتل ثمانية جنود وأسر خمسة آخرون عندما هاجم مسلحو العشائر سرية تابعة للجيش بمنطقة النعيمية عند المدخل الجنوبي الشرقي للفلوجة الأحد.وقد دمر المسلحون ثلاث عربات همر واستولوا على أربع أخرى مع ذخيرة وأسلحة، بعد اشتباكات عنيفة عند المدخل الجنوبي الشرقي للمدينة.

واستعرض مسلحو العشائر وبعض سكان الفلوجة وسط المدينة عربة للجيش استولوا عليها في معركة سابقة، كما نشرت على شبكات التواصل الاجتماعي صور للجنود الذين قيل إنه أسروا وهم في سيارة تجوب طرق المدينة.

وقالت محطة «الفلوجة» الفضائية إن القوات الحكومية شنت الهجوم من ثلاثة محاور، مشيرة إلى أن مسلحي العشائر يتصدون للهجوم بـ«بسالة» وأن أعنف الاشتباكات تدور في منطقة النعيمية.

ووفق المصدر نفسه، أعلنت حالة النفير العام في الفلوجة مع إطلاق المساجد صيحات التكبير.

وفي الرمادي، نقلت وكالة رويترز عن مصادر مسؤولة بالمدينة قولها إن المسلحين استعادوا المناطق الشرقية من الرمادي بعد انسحاب قوات الأمن.

كما أعلنت السلطات مقتل عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واعتقال آخرين في هجوم عسكري جنوبي المدينة.

يُذكر أن المعارك الدائرة بالفلوجة والرمادي دفعت عشرات الآلاف من العراقيين إلى النزوح، وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن أكثر من 140 ألفا نزحوا من المدينتين منذ اندلاع المواجهات العسكرية قبل نحو شهر.واندلعت المواجهات بين مسلحي العشائر والقوات الحكومية بمحافظة الأنبار عندما أقدمت تلك القوات على الهجوم على مخيم الاعتصام بمدينة الرمادي مركز المحافظة نهاية ديسمبر الماضي، واعتقلت النائب أحمد العلواني -أحد أبرز قادة المعتصمين- حيث بدأت اشتباكات بالمدينة سرعان ما انتقلت إلى الفلوجة الواقعة بين الرمادي وبغداد.

وفي تطور ميداني آخر، قتل خمسة أشخاص وأصيب 23 بجروح جراء تفجير ثلاث سيارات مفخخة بمناطق متفرقة في كركوك شمالي العراق.